التأويل النحوي عند البصريين والكوفيين

رحيم كريم علي الشريفي كاظم محمود كاظم الجادر

مديرية تربية بابل

المقدمة

لقد تنبه النحاة في بدء دراستهم اللغوية والنحوية إلى تغيرات واختلافات في الجمل والتراكيب تخالف ما اتفقوا عليه، وما أخذوه من المصادر العربية الصافية، القران الكريم وكلام العرب. ولجأوا إلى التأويل والتخريج لمطابقة أقيستهم وقواعدهم أولا والحفاظ على اللغة العربية لغة القرآن الكريم والإعجاز ثانيا.

إن بحثنا هذا دراسة تاريخية ووصفية للتأويل النحوي عند نحاة البصرة والكوفة، بدأنا أولا ببيان معنى التأويل لغة واصطلاحا، وبينا الفرق بينه وبين التفسير ورجعنا في هذا الخصوص الى معجم لسان العرب لابن منظور وكذلك إلى البرهان في علوم القران والتعريفات وكشاف اصطلاحات الفنون للوقوف على الفرق بين المصطلحين.

ومن ثم درسنا نشأة التأويل النحوي، لأن هذه النشأة متزامنة مع نشأة النحو العربي، فمهدنا بالحديث على نشأة النحو العربي، النحو العربي الأصيل. وقد أفادتنا كتب التراجم في الوقوف على هذه النشأة ككتاب مراتب النحويين وكتاب الفهرست، وقد حاولنا في الدراسة الأخرى أن نقف عند التأويل والاستشهاد النحوي وكان معيننا في هذه الدراسة كتاب خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي لأنه حوى بابا واسعا للاستشهاد النحوي، وبعد ذلك درسنا التأويل وأصول النحو والعلاقة الوثيقة بينهما، وكان كتاب الاقتراح في علم أصول النحو مصدرنا الأول في هذه الدراسة لأنه جمع أراء من سبقه في هذا المجال من النحويين كابن جني والزجاجي، وقد بسطنا الكلام في الدراستين السابقتين وجعلناها دراسة التأويل النحوي عند البصريين أولا وعند الكوفيين ثانيا وكانت أمامنا كتب البصريين والكوفيين ككتاب سيبويه ومعاني القران والمقتضب ومجالس ثعلب والخصائص والزاهر لإبن الآنباري وغيرها من الكتب التي حوت أراء الفريقين.

وكان بودنا أن نخلص هذا العمل بدراسة التأويل النحوي وفاقا لعلم اللغة الحديث ألا أن ضيق الوقت أولاً والإحاطة فيه إحاطة كاملة ثانياً حال بيننا وبين هذه الدراسة التي نجد أنها حصيلة بحثنا هذا إلاّ أننا نضع قبالتنا قوله تعالى : ((وأنْ لَيْسَ للإنسانِ إلاّ ما سعى وأنْ سَعْيَه سوف يُرَى)) النجم / 39.

1)) معنى التأويل في اللغة والاصطلاح

– **التأويل**، لغة : من الأول، أي الرجوع، وأول إليه الشيء رجعه وأوّل الكلام وتأويله، دبره وقدره، والتأويل تفصيل من أول يؤول تأويلا، وثلاثية : أل يؤول،أي رجع وعاد [1].

واصطلاحا : تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ولا يصح إلا بيان غير لفظة [2] وعرفه الجرجاني ت (814 هـ) بأنّه ((صرف اللفظ من معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقا بالكتاب

---

[1] لسان العرب، أبن منظور: 130./1

[2] المصدر نفسه: 131/1.

والسنة)) [1] . أما التهانوي ت (1158 هـ) فبعد أن بين أنه مشتق من الأول وهو لغة الرجوع قال : ((اللفظ المجمل إذا لحق البيان بدليل ظني يسمى مؤولا [2])).

أما التأويل في المصطلح النحوي فيعني النظر في النصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفا للأحكام والأقيسة التي أستنبطها النحاة، واعتمدوها ومحاولة توجيهها وجهة تجعلها متفقة مع هذه الأحكام، والأقيسة غير مخالفة لها[3].

- الفرق بين التأويل والتفسير:

هنالك فرق بين مصطلح التفسير والتأويل، فالتفسير هو كشف المراد عن اللفظ المشكل، ورد أحد الاحتمالين إلى ما يطابق الظاهر[4].

ويقول السيوطي ت(911هـ) : ((التأويل إخبار عن حقيقة المراد، والتفسير إخبار عن دليل المراد)) [5] لذا فالتأويل أخص من التفسير)[6].

إذاً نستخلص من هذا، أن التأويل يكون أكثره في الجمل وهو استنباط معاني الخطاب وصرف الألفاظ، إلى معاني موافقة لما قبلها وما بعدها. أما التفسير فيختص ببيان مراد الألفاظ، بحسب اللفظ المشكل وغيره، وبحسب المعنى الظاهر وغيره.

2)) التأويل ونشأة النحو العربي

قبل أن نتحدث على نشأة التأويل النحوي، لا بد من بحث موجز في نشأة النحو العربي.

لقد عاش العرب في جزيرتهم قبل الإسلام، بعيدين عن التأثر بلغات الأمم الأخرى إلاّ في لون خاص من الألفاظ والمفردات، التي يتصل معظمها باسماء الأشياء وأدوات الحضارة[7] سمع العرب اللكنة والخطأ على لسان الجماعات التي وفدت على الجزيرة من الأمم الأخرى وحاولت تعلم العربية، لحاجتها إليها في معاملاتها معهم[8].

وعند مجيء الإسلام أختلف الحال. ودخل عدد كبير من الأعاجم، وأختلط العرب بالأعاجم أختلاطاً وثيقاً عن طريق التزاوج والعيش معاً، فضعفت السليقة العربية وظهر اللحن هيّناً في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فقد لحن رجل بحضرته فقال: ((أرْشدوا أخاكم))[7] حتى أصبح بلاء عاما في زمن بني أمية وما تلاه في خلافة العباسيين.

---

[3] التعريفات، الجرجاني: 43.

[4] كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي: 357/1.

[1] ينظر: ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، عبد الله الخثران: 9.

[2] ينظر: البرهان في علوم القرآن: الزركشي: 149/2.

[3] ينظر: الاتقان في علوم القرآن، السيوطي: 173/2.

[4] ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي: 357/1.

[5] ينظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، جعفر عبابنه: 13.

[6] ينظر: المصدر نفسه:13.

[7] ينظر: مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي: 5.

والدكتور شوقي ضيف يعزو سبب نشأة النحو إلى عامل ديني، والحرص على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحاً سليماً إلى أبعد حدود الفصاحة والسلامة، وخاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسنة وكذلك إلى عامل الاعتزاز العربي باللغة العربية والحفاظ عليها خوفاً عليها من الفناء والذوبان في اللغات أللأعجمية [8].

((إنّ قضية نشأة النحو العربي، احتدم حولها النقاش منذ عهد مبكر، فالناظر في كتب الطبقات تروعه كثرة الاختلافات حول هذه النشأة))[9] ولعل أبا الطيب اللغوي ت(351هـ) من أقدم من تناول البحث في وضع النحو، وذلك في ترجمته لأبي الأسود الدؤلي ت(69هـ) قال: ((ثم كان أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي))[1] والزجاجي ت(337هـ) يذكر في أماليه محاورة بين الإمام علي (عليه السلام) ت(40هـ) وبين أبي الأسود الدؤلي بخصوص حروف النصب، إذ إنَّ أبا الأسود لم يجعل (لكن) منها فقال له الإمام علي (عليه السلام) ((لم تركتها فقال: لم أَحسبْها منها. فقال: بل هي منها فزدها فيها))[2].

فمن خلال هاتين الروايتين، نجد أن أبا الأسود الدؤلي يُعَدُّ حلقةً في سلسلة المعرفة اللغوية، ولا يمكن لأبي الأسود، أن يحصل على هذه المعرفة اللغوية دون أن يتعلمها من غيره.

فالنحو العربي نشأ في مناخ إسلامي ولم يتأثر بأيّ أثر خارجي سواء بالنحو السرياني أو بالعلوم اليونانية، فالنحو السرياني كما نعلم لم ينشأ إلاّ حديثا ولم ينظر فيه إلاّ في الأزمنة الأخيرة فكيف يقال: إنَّ النحو العربي مستقى من هذا النحو؟ والنحو العربي نشأ ولم يستكمل النحو السرياني دراساته[3] وقد رد المستشرق الفرنسي جيرار تروبو على هذه التخرصات موضحاً البون الشاسع بين النحو العربي والنحو السرياني كذلك جهل النحاة العرب القدامى بالنحو اليوناني وعدم وجود كتاب في النحو اليوناني مترجم إلى العربية في ذلك الوقت[4].

والدكتور مهدي المخزومي دفع المزاعم الرخيصة ودحض الافتراءات الظالمة تجاه النحو العربي، فيما زعمه دعاة تأثر النحو العربي بالأثر اليوناني أو النحو الهندي أو المنطق الارسطي[5] وبعد هذه الالمامة في نشأة النحو العربي وأصالته، نجد أَنَّ القائمين على أمر النحو العربي يحاولون ضبط أحكام هذه اللغة مستعينين بشتى ضروب التقدير والتأويل لتتحقق لهم الروابط المنطقية في أطار اللغة ; ومما لا يخفى الصلة ما بين النحو من جهة وعلوم الدين من جهة أخرى فهذه الصلة كان لها أثر في النحو العربي، فالتأويل النحوي قد فشى منذ تلك اللحظة خاصة وان فكرة العامل النحوي قد طغت على الدرس النحوي فكان لا بد من التقدير والتأويل لما تقتضيه الجملة أو السياق العام[6] فعندما نتحدث عن نشأة أو تأريخ التأويل في النحو العربي، لا بد من الإشارة إلى عاملين كان لهما أثر في إرساء قواعد التأويل النحوي.

---

[8] ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، 11-12.

[9] الحلقة المفقودة في تأريخ النحو العربي، عبد العال مكرم: 7.

[1] مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي: 6.

[2] أمالي الزجاجي، أبو القاسم الزجاجي: 239.

[3] ينظر: ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، عبد الله الخثران:19.

[4] ينظر: نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبوية: جيرار تروبو. (بحث) منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني: العدد الأول، المجلد الأول 1998/11/27.

[5] نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري، محمد حسين الصغير : 26.

[6] النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، مازك المبارك : 86.

الأول: التأثر بمناهج البحث في العلوم الأخرى كمباحث أصول الفقه وعلم الكلام، فقد كان لظهور علم الكلام، وهو ما نسميه بالفلسفة الإسلامية الخالصة أثر في إرساء قواعد التأويل النحوي[7].

الثاني: تحديد الشواهد التي أعتمد عليها في تقعيد القواعد زماناً ومكاناً[8] وهذا ما سنقف عنده عند الحديث عن التأويل والاستشهاد الشعري.

إن كتاب سيبويه، يعد المصدر المعوّل عليه في بحث مسألة نشأة التأويل النحوي، فهو أقدم أثر نحوي مسجل وصل إلينا. فهو ديوان جامع للبقية الباقية من آراء النحاة القدامى، فإنّ مما يتوقعه الباحث أن يقف على الأصول الأولى لمفهوم التأويل.

إن أول ما يطالعنا من النحويين من بعد أبي الأسود الدؤلي عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ت (117هـ)[1] فسمةُ التأويل عنده واضحةٌ، ولعلها أثر من أثار الفقه الإسلامي الذي كان في العراق لعهده فقد أنشد الفرزدق بيتاً من الشعر:

وعضٌّ زمان بابن مروان لم يَدَعْ من المالِ إلاّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

فقال: عبد الله للفرزدق، علامَ رفعت ؟ فقال له الفرزدق: على ما يسوءك[2]

وكان عيسى بن عمر الثقفي ت(149هـ) وأبو عمرو بن العلاء ت(154هـ) يقرآن قوله تعالى : ((يا جبالُ أوبّي معه والطيرَ)) (سورة سبأ / 10) ويختلفان في التأويل، فكان عيسى يقول: على النداء كقولك يا زيدُ والحارثَ، لما لم يمكنه، يا زيدُ ويا حارثُ وكان أبو عمرو أبن العلاء يقول: لو كانت على النداء لكانت رفعاً: ولكنها على إضمار إضافة واو (وسخرنا الطيرَ)، كقوله على أثر هذا ((ولسليمان الريحَ)) (سورة سبأ/12)، أي سخرنا الريح[3].

أما يحيى بن عمر ت(129هـ) فكان يقرأ: ((أفحكمُ الجاهلية يبغون)) (المائدة/50)، برفع حكم على الابتداء ويضمر في الفعل ((يبغون)) مفعولاً به: ويجعله جملة خبراً للمبتدأ[4].

أما يونس بن حبيب ت(182هـ) فكان لا يرى لغة ((أكلوني البراغيث)) على الرغم من أن هذه اللغة وردت في كلام العرب نثراً وشعراً، فإن يُونس كان لا يعتد بها في مجال القرآن الكريم[5] ففي قوله تعالى: ((وأسرّوا النجوى الذين ظلموا)) (سورة الأنبياء/3) فإنما يجيء على البدل وكأنما قال: انطلقوا، فقيل له: مَنْ، فقال: بنو فلان فقوله تعالى : ((وأسروا النجوى الذين ظلموا)) على هذا فيما زعم يونس[6].

إذا فالتأويل عند النحاة العرب، يصدرعن رؤية لغوية خاصة، ترى اللغة كاملة البناء منطقية الظواهر، فما يخرج من بنائها العام، يجب إدخاله فيه بشيء من التأويل والتفسير[7]

---

[7] ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، عبد الله الخثران : 25.

[8] ينظر: الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية، عبد الوهاب العدواني: 55.

[1] ينظر: مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي: 12.

[2] ينظر: طبقات فحول الشعراء، أبن سلام: 20-21.

[3] معاني القرآن، أبو زكريا الفراء: 183/2.

[4] ينظر: المفصل في تأريخ النحو العربي، محمد خير الحلواني: 124.

[5] ينظر: الحلقة المفقودة في تأريخ النحو العربي، عبد العال مكرم: 351.

[6] ينظر: المصدر نفسه 351.

[7] ينظر: المفصل في تأريخ النحو العربي، محمد خير الحلواني: 33.

3)) التأويل والاستشهاد النحوي

تحسن بنا إيماءة، وقد فرغنا من الحديث على نشأة التأويل النحوي عند النحاة، فالتأويل النحوي كما يظن قسم كبير من الباحثين أنّه مشكلة من مشكلات الدرس النحوي، والذي ساعدهم على هذا الزعم هو اضطراب النحاة واللغويين في دراسة ظواهر العربية وفاقاً لمواطن الاستشهاد النحوي. فاللغة العربية ذات بناء متكامل وما خرج عنه يدخل حصراً بتأويله وتفسيره، لقد وجد العرب أمامهم شواهد فصيحة تخالف ما توصلوا إلية من أحكام بل أحياناً تهدمها فلجأوا إلى التأويل[1] فمثلا أنّ ((لولا)) لا يقع بعدها ضمير متصل، فيقال : لولا أنت، لولا هو ولا يقال: لولاك، لولاه، حتى إذا وقع نص شعري ليزيد بن الحكم بن العاص[2]:

وأنت إمْرؤٌ لولاي طحت كما هَوَى

بأجْرَامِهِ من قُلّة النّيقِ مُنْهوي

فأوله النحاة على أنّه حرف جر: والضمير في محل جر بحرف الجر. إنّ أول الينابيع التي أستقى النحويون مادتهم اللغوية، وبنوا أقيستهم وقوانينهم (القرآن الكريم) كتاب الله المقدس وقد أجمع النحاة على صحة الاحتجاج بقراءاته المختلفة متواترها وآحادها وشاذها[3] إلاّ أنّ النحويين البصريين والكوفيين، لم يتورعوا من تخطئة القراء، فهذا الفراء ت(207هـ) يخطيء حمزة[4] وهو من القراء السبعة في قوله تعالى ((وما أنتم بمصرخي)) إبراهيم /22 وكذلك نراه يخطيء ابن عامر[5] وهو أعلى القراء سنداً وأقدمهم هجرة في قوله تعالى: ((وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائهم)) (الأنعام/137) بنصب أولاد على أنه مفعول به فصل بين المضاف والمضاف إليه[6] ونرى المبرد ت(285هـ). يحذو حذو الفراء في إتباع هذه السنة فهو يخطيء نافع بن أبي نعيم في قوله تعالى: ((معائش)) الأعراف / 10، بالهمز ويقول: إنّ معيشة لا تهمز فإنّه غلط: ولم يكتفِ بهذا بل نعته بأنّه لم يكن على علم بالعربية[7].

إنّ ما يلقانا من ظواهر أسلوبية في القرآن الكريم،((لم يأت على المقرر من قواعد النحاة وأحكام البلاغيين فيشغلنا عن البيان العالي، تسوية الصنعة النحوية أو البلاغية بالتأويل فيه والتقدير))[8] وكان منتظراً أن يتصل الحديث الشريف بالقرآن الكريم مباشرة في سلسلة الاستشهاد النحوي، وقائله – عليه الصلاة والسلام أفصح العرب لساناً وأوضحهم بيانا وأعذبهم نطقاً، لكن النحاة لو يحسنوا الاستفادة من هذا الرافد اللغوي المهم في استقرائهم لظواهر لغة العرب أيضا بل زادوا على هذا التقصير أسباب شك منها فت في فصاحة قسم منه، ومن ثم في صحة الاحتجاج به[9] وقد كفتنا مؤونة الإضافة في بحث هذه القضية الدكتورة خديجة الحديثي[10] وقد أكثر ابن مالك ت(672هـ) الاحتجاج بالحديث الشريف فعند حديثه على لغة ((أكلوني

---

(1) ينظر: ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، عبد الله الخثران: 35.

(2) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الانباري: 691/3.

(3) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي: 26.

(4) حمزة بن حبيب بن عمارة إليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم والاعمش وكان حجة ثقة توفى بحلوان سنة(156هـ).

(5) عبد الله اليحصبي المشهور بابن عامر أحد القراء السبعة مقري الشام توفي سنة(118هـ).

(6) ينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، أحمد مكي الانصاري : 391 – 392.

(7) ينظر: المقتضب، المبرد: 123/1.

(8) التفسير البياني في القرآن الكريم، عائشة عبد الرحمن : 30/2.

(9) ينظر: الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية : 90.

(10) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة الحديثي : 417.

البراغيث)) أحتجّ بحديث الصحيحين ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)) وأكثر من هذا وصار يسميها لغة ((يتعاقبون))[11] وقد أول هذا الحديث على أنّه قطعة من حديث مطول وأصله : ((إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم بالليل وملائكة بالنهار)) فالواو في يتعاقبون فاعل، والفعل والفاعل صفة للملائكة الواقعة خبراً، وملائكة الثاني خبر لمبتدأ محذوف[1] وهذا أبو البركات بن الانباري ت(577هـ) يقرر منع (أن) من خبر كاد على الرغم من ورود حديث ((كاد الفقرُ أن يكونَ كفراً)) فيؤوله على أنّه من تغييرات الرواة لأنّه (صلى الله عليه واله) أفصح من نطق بالضاد[2]، أمّا كلام العرب فقد أستكثر النحاة منه واعتمدوا عليه في بناء قواعد العربية، فقسموا كلام العرب المحتج به على أربعة أقسام:

القسم الأول:- الشعراء الجاهليون: وهم قبل الإسلام كإمريء القيس والأعشى.

القسم الثاني:- المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كحسان ولبيد.

القسم الثالث:- المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير، والفرزدق.

القسم الرابع:- المولودون ويقال لهم المُحْدَثون، وهم من بعدهم إلى زماننا كبشار بن برد وأبي نواس[3].

فالقسمان الأولان، يستشهد بشعرهما إجماعاً، أما المتقدمون فبعضهم لا يرون الاستشهاد بشعر جرير والفرزدق والأَخطل ومن في طبقتهم وأخبار عبد الله بن أبي إسحاق والفرزدق وما وقع بينهما من ملاحاة معروفة[4] أمّا **القسم الرابع** فالصحيح أنّه لا يستشهد بكلامهما مطلقاً.

وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم [5] يقول السيوطي في الاقتراح : ((أجمعوا على أنّه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية)) [6]

إنّ النحاة في صنيعهم هذا أرادوا التحري والحيطة في جمع الشواهد التي عدوها خالصة سليمة، ولأجل أن يضمنوا لقواعدهم السلامة والدقة، إلاّ أنّنا لا ننكر أنّهم وقعوا في أخطاء منهجية أخذت عليهم [7]، فلجأوا إلى التأويل المتكلف والتخريج البعيد، حتى أنّهم لا يتوانون في طرح الشاهد أو نفيه بالشذوذ إذا لم يوافق قاعدتهم. ففي المسالة (16) من كتاب الأنصاف ذهب الكوفيون إلى جواز استعمال (ما أفعله) في التعجب في البياض والسواد من بين سائر الألوان، واحتجوا على هذا بقول الشاعر:-

إذا الرجال شتوا وأشتدّ أكلهم فأنت أبيضهم سربال طبّاخ

واحتجوا أيضاً بقول رؤبة بن العجاج:-

جارية في درعها الفضفاض تقطع الحديث بالايماض

أبيض من أُخت بني أَبَاض

---

[11] ينظر: شرح أبن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل : 473/1.

[1] ينظر: هامش كتاب شرح ابن عقيل، بتحقيق العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد : 473/1.

[2] ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي: 44.

[3] ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي : 1/ 6-5.

[4] ينظر: نظرات في النحو واللغة، طه الراوي : 23.

[5] ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي : 8/1.

[6] الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي : 54.

[7] ينظر: ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، عبد الله الخثران : 34.

فيرد أبو البركات على عرض احتجاج الكوفيين، بأنّها شاذة فلا يؤخذ بها، وإنّما جاء هذا لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها[8].

4)) التأويل وأصول النحو

إنّ حرص النحاة على تفسير كل ما سمع في ضوء أصول النحو والقواعد، وعدم صدق القاعدة على ما سمع، كان سببا في إرساء قواعد التأويل النحوي، إضافة إلى ما ذكر سابقاً[1].

إنّ العلم الذي يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث أدلته وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل يسمى علم أصول النحو[2] وأدلة النحو الغالبة أربعة وهي: **السماع والإجماع والقياس والاستصحاب**، أمّا عند ابن جنّي فأدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس وعند أبي البركات الانباري ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال، فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع[3].

إنّ هذه الأصول هي واحدة عند البصريين والكوفيين، لكن الخلاف بينهم ينصب حول المسائل النحوية تأويلاً وتخريجاً، لذا كانت كتب الخلاف تنصب في العامة على((مسائل الخلاف)) دون الخلاف في ((الأصول)) [4].

1- **السماع:** يعد السماع ركناً رئيسا من أركان أدلة النحو العربي، فقد تمسك النحويون بهذا الدليل تمسكا ملحوظا، حتى أنّ الاعتداد بالنصوص المروية (أَلَجأَ النحاة إلى اصطناع منهج المحدثين في نقد النصوص، وتوثيق نسبة الكلام إلى قائله : فهو دليل على القاعدة قبل استخراجها وشاهد على صحتها قبل ذكرها [5].

يقول الانباري في المسألة (92) بخصوص السين مقتطعة من سوف أو أصل بنفسه قال: ((ذهب الكوفيون إلى أنّ السين التي تدخل على الفعل المستقل نحو : سأفعل أصلها، سوف وذهب البصريون إلى أنّها أصل بنفسها، أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لأنّ سوف كثر استعمالها في كلامهم وجريها على ألسنتهم، وهم يحذفون لكثرة الاستعمال كقولهم: ((لا أدر، ولم يك، وخذ))[6].

وقال في المسألة (72) في كون فعل الأمر معرباً أو مبنياً : ((إنّ الأصل في الأمر للمواجهة في نحو: إفعل أن يكون باللام نحو: لتفعل كالأمر الغائب، إلاّ أنّه لما كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب أستثقلوا مجيء اللام مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف))[7]

---

[8] الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الانباري : 148/1 وما بعدها. وينظر : المسالة رقم (84)، (87) في الإنصاف في مسائل الخلاف.

[1] الأصول دراسة إبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان : 160.

[2] الاقتراح، السيوطي : 21.

[3] المصدر نفسه : 21.

[4] الأصول، تمام حسان : 41.

[5] المصدر نفسه : 111.

[6] الإنصاف في مسائل الخلاف، الانباري : 246/2.

[7] الإنصاف في مسائل الخلاف: 528/2.

2- **الإجماع** :- والمراد به إجماع نحاة البلدين، البصرة والكوفة وإجماع العرب حجة وأنى لنا الوقوف عليه، ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه [8].

قال ابن جني في الخصائص: ((فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدء هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، قولهم في: ((هذا جُحْرُ ضبٍ خَرِبٍ)) إنّه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره إليه، وأمّا أنا فعندي أنّ في القرآن مثل ذلك نيفا على ألف موضع! وذلك على حذف المضاف والأصل: ((هذا جحر ضب خرب جحره)) فجرى خرب وصفا على ضَبّ وإن كان في الحقيقة للجُحْر[1].

لذا فإنّ ابن جني هنا لجأ إلى التأويل، فعلى الرغم من إجماع النحاة كون هذا الترتيب شاذاً ولا يتأول.

3-**<u>القياس</u>**: هو حَمْلُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائلة عليه. يقول الكسائي[2]:

إنّما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع

والقياس في النحو ثلاثة أنواع:-

قياس علة: كقياس رفع نائب الفاعل بعلة الإسناد في كل منهما.

قياس الطرد: كقول النحاة أنّ ليس مبنية لإطراد البناء في كل فعل غير منصرف.

قياس الشبه: كإعراب الفعل المضارع لشبهه باسم الفاعل.

فقد يرد من كلام العرب ضرب من الكلام على وجه شائع، ولا يستقيم المعنى إلاّ بتأويله على خلاف ظاهره، ومقتضى مذهب فريق من علماء العربية المنع من القياس عليه، وإن وجه تأويله مما يسعه القياس[3]. ومما يساق شاهداً على هذا مجيء الحال مصدرا نكرة، ولكنه ليس بمقياس لمجيئه على خلاف الأصل ومنه: ((زيد طلع بغتة)) فبغتة مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: ((زيد طلع باغتا)) وذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب على المصدرية، ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو (طلع) لتأويله بفعل من لفظ المصدر والتقدير، زيد بغت بغتة[4].

4- **<u>استصحاب الحال</u>**: هو ((بقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل))[5] يقول الانباري: ((أجمعنا على أنّ الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنّما تعمل مع الحذف في بعض المواقع، إذا كان لها عوض ولم يوجد ههنا، فبقينا فيما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتبرة))[6] ففي قوله تعالى: ((إذا السماء إنشقت)) الانشقاق/1

---

[8] ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي: 67.

[1] الخصائص، ابن جني: 189-190.

[2] الاقتراح: السيوطي: 70.

[3] ينظر: القياس في اللغة، محمد الخضر: 45.

[4] ينظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل:632/1.

[5] الاقتراح: السيوطي: 113.

[6] الانصاف، الانباري: 396/1.

تقول القواعد: إنّ إذا الظرفية لا تدخل إلاّ على جملة فعلية وبذلك يكون الرد إلى الأصل بواسطة تقدير فعل بعد ((إذا)) يعتبر مدخولها بحسب الأصل[7].

فهذا التأويل من الوصول إلى القاعدة، ووسيلة النحاة إلى ذلك نوع من أنواع التأويل يسمى ((التخريج)) ويتم هذا التخريج بوجه من وجوه الرد إلى أصل وضع الجملة، فقد يكون التخريج بواسطة القول بالحذف أو الزيادة أو الفصل أو الإضمار أو التقديم أو التأخير أو التضمين أو بتفصيل أصل على أصل[8].

5- التأويل النحوي عند البصريين

إذا أريد أن يؤرخ للنحو البصري، فيما نرى، فينبغي أن يؤرخ بهذه الطبقة، طبقة عبد الله ابن أبي إسحاق، ويحيى بن عمر، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، لأنّها الطبقة التي قامت عليها الدلائل، فرجالها كانوا يتناولون بالدرس مسائل نحوية، وإن كان نحوهم لا ينتظم أبواب النحو ومسائله[1].

يقول ابن سلام ت(231هـ) : ((لقد كان البصريين مقدمة وبالنحو وبلغات العرب والغريب عناية))[2] وابن النديم ت(395هـ) يقول: ((وإنّما قدمنا البصريين أولا لأنّ علم العربية عنهم أخذ))[3], وقبل أن ندرس التأويل النحوي عند نحاة البصرة، لا بد من القول إنَّ النحاة البصريين قد تشددوا، من حيث الاطراد في القواعد تشددا جعلهم يطرحون الشاذ ولا يعولون عليه في قليل ولا كثير، وكلما اصطدموا به خطأوه أو أولوه، فالقاعدة عندهم هي الأصل، والكلام العربي هو الفرع، فإذا أعوزهم التأويل والتكلف أسعفهم الحكم بالقلة أو الندرة[4].

فالخليل بن أحمد الفراهيدي ت(175هـ) كان يكثر من الاحتمالات في وجوه الإعراب للصيغ والألفاظ والعبارات وكان يكثر من التأويل والتخريج حين يصطدم ببعض القواعد التي يستظهرها ففي قوله تعالى: ((قُلْ أَفغيرَ الله تأمرونّي أعبد أيها الجاهلون)) (الزمر/64) قال: إنّ ظاهر العبارة أنّ غير الله منصوبة بـ(تأمروني) وفي ذلك فساد واضح في المعنى فأجابه بأنّ ((غير)) منصوبة بـ(أعبد) وتأمروني غير عامل فيها[5].

أمّا سيبويه ت(180هـ) فنرى ظاهرة التأويل واضحة في كتابة، فهو يكثر من حذف الفعل وبقاء عامله، فالعوامل تعمل عنده مذكورة ومحذوفة، إنّ هذا العمل جعله يهتدي إلى باب الاشتغال، الذي يشغل فيه الفعل أو شبهه بضمير أو بملابسة عن العمل في الاسم مثل: ((زيدا كلمته، زيدا مررت به أو زيدا قرأت كتابه، وقد جعل زيدا في ذلك كله مفعولا به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور[6].

---

[7] ينظر: الاصول: تمام حسان: 155

[8] ينظر: المصدر نفسه: 156.

[1] ينظر: الفراهيدي عبقري من البصرة، مهدي المخزومي: 75.

[2] طبقات فحول الشعراء، أبن سلام: 19 – 21.

[3] الفهرست، أبن النديم: 120.

[4] ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن: 199.

[5] المصدر نفسه: 47/1 وما بعدها. وينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف: (69).

[6] ينظر: اللغة والنحويين القديم والحديث: 363/1.

وقال في باب ما ينتصب فيما يكون مستثنى مبدلاً[7]: حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أنّ بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول: ما مررت بأحد إلاّ زيداً، وما أنا إلاّ زيداً، وعلى هذا ما رأيت أحداً إلاّ زيداً. فتنصب زيداً على غير ما رأيت، فسيبويه أوله هنا على معنى ((ولكنّ زيداً)) على الانقطاع وهو في موضع نصب جاء على معنى: ما مررتُ بأحدٍ لكن زيداً[8].

أمّا الاخفش الأوسط ت(215هـ) فنجد ظاهرة التأويل مستحكمة عنده، ناضجة كلَّ النضج، ناشرة ظلالها على كثير من جوانب النحو عنده، فهو شديد الركون إلى تقدير عندما لا يجد عاملاً ظاهراً[9].

ففي قوله تعالى: ((الحمدُ لله ربّ العالمين)) (الفاتحة / 1)، ينصب الحمد على تقدير فعل مكان (أحمد) ونصبه بـ(الفعل) فكأنّه قال: أحمدُ حمداً. وكذلك في قوله تعالى: ((سبحانك لا علم لنا إلاّ ما علمتنا)) (البقرة / 32) فنصب سبحانك لأنّه أراد ((نسبحك) جعله بدلاً من اللفظ بالفعل كأنّه قال ((نسبحك))[1].

أما المبرد ت(285هـ) فإنّه كان كثير التأويل، حتى أنّه كان يَطْعنُ في الرواية وبغيرها ما دامت لا تستقيم مع مقايسه، فقد أستشهد على تسكين المضارع في الضرورة الشعرية بقول إِمْرِيء القيس:

فاليومُ أشْرَبْ غير مُسْتَحْصِبٍ إثْـًما من الله ولا واغِل.

قال المبرد: ((ليست هذه هي الرواية الصحيحة للبيت: إنّما روايتُهُ الصحيحةُ هي ((فاليوم فأشرب)) إذن يكون سكون الفعل طبيعياً لأنّه فعل أمر[2].

أما أبو علي الفارسي ت(377هـ) الذي ينزع نزعة قوية إلى الأخذ بالآراء البصرية[3] فنجده كثير التأويل والتقدير فهو يقول في الإيضاح، قد قالوا: طلبْتَه جَهْدَك. ورجع عودَه على بدئه، وأرسلها العراك، قال وهذه معارف وهي أحوال فالقول إنّ هذه الأشياء ليست أحوالاً، وإنّ الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه فالتقدير: طلبته تجتهد، وأرسلها تعترك، فالفعل هو الحال في الحقيقة[4]. إنّ تأويل أبي الفارسي في هذه المسألة: ظاهر التكلف والإسراف. وقد أفراد ابن جني ت(392هـ) في كتابه الخصائص عنواناً سماه (الحذف) ووصفه بأنّه شجاعة العربية، تحدث عن حذف الحرف، والفعل والاسم، والجملة بقسميها[5] ففي قوله تعالى: ((طاعةٌ وقولٌ معروف)) (محمد/21) قال: إن شئت على كان طاعةٌ وقول معروف أمثل من غيرهما، وإن شئت كان على (أمَرنا طاعةٌ وقولٌ معروف)[6] ويحذف الفعل والفاعل نحو: زيداً ضربته أي ضربتُ زيداً ضربته[7].

وما إن نمّر بآثار نحاة بصريين تتابعوا على مِّر القرون كالزمخشري ت(538هـ) والانباري ت(577هـ)، وابن مالك ت(672هـ) وابنه محمد ت(686هـ) وابن حيان ت(745هـ) وابن هشام

---

[7] الكتاب: سيبويه : 363/1.

[8] ينظر: المصدر نفسه: 363/1 وما بعدها.

[9] ينظر: منهج الاخفش الأوسط في الدراسة النحوية، عبد الأمير الورد: 203. وينظر خطى متعثرة على طريق تجديد النحو الكوفي، تحقيق، عفيف دمشقية: 9.

[1] ينظر: الاحفش الأوسط في الدراسة النحوية : 203.

[2] ينظر: الكتابن سيبويه: 297/2، وينظر: خزانة الأدب للبغدادي: 297/2، وينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف:131.

[3] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني: 676/1.

[4] المصدر نفسه: 676/1.

[5] ينظر: الخصائص، أبن جنّي: 360/2 وما بعدها.

[6] ينظر: المصدر نفسه: 362/2.

[7] ينظر: المصدر نفسه : 379/2.

ت(761هـ) السيوطي ت(911هـ) نجد أنّ التأويل يطغى في البحث النحوي طغياناً، فهو يجري في مصنفاتهم حياً نشيطاً كأنّه منها قلبها ودماها[8].

بعد هذا العرض للتأويل النحوي عند البصريين، نرى أنّ نحاة البصرة كانوا ذا فقه بدقائق العربية وأسرارها، وفي تعميق ظواهرها وقواعدها النحوية، فقد بلغ من تعمقهم أن أخذوا يصححون ما ند عن بعض الشعراء عن طريق التأويل والتخريج والتحليل الدقيق البصير[9].

6- التأويل النحوي عن الكوفيين

تذكر كتب التراجم أولية للنحو الكوفي مجسدةً في أبي جَعْفرِ الرؤاسيّ، فأبو الطيب اللغوي يقول: [إنّه أخذ النحو من عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء وعاد إلى الكوفة فتتلمذ عليه الكسائي وألف لتلاميذه كتاباً في النحو سمّاه ((الفيصل))][1].

وقد ذكره الفّراء في معاني القرآن، وعلى أيّة حال فتأريخ النحو الكوفي يبدأ بعمل الكسائي ت(189هـ) فهو رأس الكوفيين وإمامهم، وآراؤه مبثوثة في كتب النحو وكتب أصحابه الكوفيين.

لقد كان الكسائي كثير التأويل، ففي قوله تعالى: ((انتهوا خيراً لكم)) (النساء/171) قال: نصب (خبراً) على حذف (كان واسمها) والتأويل: ((يكن الانتهاء خيراً لكم))[2] وذهب إلى أنّ الأسم المرفوع بعد لولا في جملة: ((لولا السفرُ لزرتك)) فاعلٌ لفعل مقدر[3] وما أن نصل إلى الفراء حتى نرى التأويل علامة بارزة في نحوه، فقد كان كثيراً ما يعمد إلى التأويل والتقدير، فنراه يقدرُ مبتدأ لا حاجة للكلام اليه في قوله تعالى: ((لأصحاب اليمين)) (الواقعة/38). أي: هذا لأصحاب اليمين[4].

وفي قوله تعالى ((الحمدُ لله ربّ العالمين)) (الفاتحة/1) يقول ونصب الحمد على تقدير: أحمد الله فكل مصدر يؤول بـ(فعل أو يفعَل) جاز فيه النصب[5].

وفي قوله تعالى: ((ختم اللهُ على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة)) (البقرة/7). قال: ((أنقطع معنى الختم عند قوله: ((وعلى سمعهم)) ورفعت ((غشاوة)) بـ((على)) ولو نصبها بإضمار ((وجعل)) لكان صواباً[6] ويورد زعماً للمفضل الضّبي بأنّ عاصم بن أبي النجود كان ينصبها دليلاً لقوله. ويؤيد الفراء في رفع حور وعين في قولهِ تَعَالى: ((وفاكهة مما يتخيرون ولَحْمِ طيرٍ مما يشتهون وحورٌ عينٌ)) (الواقعة/ 19-

---

[8] ينظر: النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها : 131.

[9] ينظر: كتاب نحاة ومناهج، أحمد ماهر اليقري: وما بعدها.

[1] مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي:54. ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي: 357.

[2] مغني اللبيب، الأنصاري، 828. وينظر: معاني القرآن، الفراء: 95/1.

[3] معاني القرآن، الفراء: 404/1.

[4] أبو زكريا الفراء، ومذهبه في النحو واللغة: 377.

[5] معاني القرآن: الفراء: 40/1.

[6] المصدر نفسه: 13/1.

20–21) قال: خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير وعندهم حورٌ عينٌ أو مع ذلك حورٌ عينٌ [7] ويؤول النصب في قوله تعالى: ((صمٌ بكمٌ عميٌ فهم لا يرجعون)) (البقرة/18) على معنى تركهم حتماً بكماً عُمياً وإن شئت النصب على الذم[8].

أما تلميذ الفراء: أبو العباس المعروف بـ(ثعلب) ت(291هـ) فمن تأويلاته الغريبة ما حكاه عن العرب: ((خذ اللصّ قبل يأخذَك)) فنصب المضارع وأستشهد بقول طرفة بن العبد[9]:

ألا أيهذا ألائمي، أحضرَ الوغى وأن أشهَدَ اللّذات هل أنت مخلدي

بنصب أحضر، وحذف أن، وجعل ذلك شاذاً وقال القياس الرفع[1] أمّا أبو بكر بن الأنباري ت(328هـ) الذي عرف بتعصبه للنحو الكوفي، ونقوله الكثيرة عن شيوخها فالتأويل النحوي ظاهر في آرائه، ففي قوله تعالى: ((يا أيّها النبي حسبك الله ومن أتبعك من المؤمنين)) (الأنفال/ 64) قال: ((يجوز في (من) الرفع على النسق على (الله) والنصب على معنى يكفيك الله ويكفي من اتبعك من المؤمنين))[2]. وذكر خمسة أوجه في قول العرب: يا باقلاءُ حارُ، وأيد الرفع بـ(يا باقلاءُ حارُ) على تجديد النداء والتقدير: (يا باقلاءُ يا حارُ) وذكر أنّ النكرة إذا نوديت صارت معرفة[3].

وبعد هذا العرض للتأويل النحوي عند الكوفيين، يمكننا القول، إنّ الكوفيين كانوا كإخوانهم البصريين يلجأون إلى التأويل والتقدير لاسيما الفراء الذي أكثر في كتابة معاني القرآن من التأويل، فهو عندما يعرض الآية القرآنية، يؤول الوجه المتعارف عليه، ولا يكتفي بل يحاول تخريج الوَجه الذي قريء أو الذي يقرأه هو. إنّ الذين يزعمون أنَّ الكوفيين كانوا أقلَ تأويلا وتخريجاً وأخذاً بالفلسفات والجدل من البصريين، فقولهم هذا بعيد عن الدقة، والصواب، فالباحث في كتب الكوفيين، يجد كثرة التأويلات والتخريجات والحجج العقلية، إذا لم نقل أنّها تفوق ما عند البصريين فهي على أقل شيء تساويها.

الخاتمة

نقول كلمتنا الأخيرة بالإشارة إلى الفكرة المنهجية الرئيسة التي من أجلها كتب هذا البحث.

إنّ هذا البحث قام على دعامتين رئيستين، **الأولى**: معالجة غموض في فهم التأويل النحوي من حيث معناه وعلاقته بالنحو العربي، ومن حيث النشأة، وما أثر الاستشهاد النحوي وأصول النحو ؟ أهي ظاهرة حقاً، أم فكرة، أم هي حقيقة ملاصقة للنحو العربي ؟.

الثانية: الوصول إلى حقيقة التأويل النحوي عند البصريين والكوفيين.

هل البصريون والكوفيون كانوا يتكفلون التأويل ويصطنعونه أم الكوفيون فقط يلجأون إليه فيبتعدون عن روح اللغة والنحو كما يقول الباحثون.

---

[7] ينظر: معاني القرآن: الفراء: 13/1.

[8] ينظر: المصدر نفسه: 16/1.

[9] ينظر: شرح القصائد العشر، التبريزي، 132.

[1] ينظر: مجالس ثعلب: 383.

[2] الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر بن الأنباري: 99/1.

[3] المصدر نفسه: 14/1، وينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 357 وما بعدها.

ففي البدء ألقينا الضوء على معنى التأويل، وتكاد المصادر تجمع على أنّه من الأَوْل الرجوع، وكونه يختلف عن التفسير من حيث إنّ تفسير يقتصر على إعطاء المعنى وجوهاً كثيرة بينما التأويل رد الأصل إلى المعنى المتفق عليه، وبعد ذلك أكدنا أنّ نشأة التأويل النحوي كانت متزامنة مع نشأة النحو العربي، النحو العربي الأصيل نحو القرآن والأعجاز. فالتأويل النحوي جزء لا يتجزأ من النحو العربي، ووقفنا بعد ذلك عند قضية الاستشهاد النحوي وهي من القضايا المهمة رغم الخُطَى المتعثرة في ضبط قواعد الاستشهاد النحوي فالتأويل كان معيناً للنحاة، في رد ما خالف أقيستهم وقواعدهم وهذه علامة بارزة على أصالة النحو العربي وتراثه، ودرسنا بعد ذلك أصول النحو (أدلته) وكم كان يجول بالخاطر أن نقف طويلاً عند هذه الأدلة، التي تنم على فقه النحاة العرب ودقتهم في استخراج القواعد والقوانين لملائمة ما تعارف عليه وقرر.

ووقفنا عند التأويل النحوي عند البصريين ووجدناه متأصلا في نحواهم ضارب الجذور، وختمنا بحثنا بدراسة التأويل النحوي عند الكوفيين، وقد أذهلنا بكثرة التأويل والتخريج عند الكوفيين، فالنحو العربي كان غرقاً بالتأويلات المتكلفة، فالناظر في كتاب معاني القرآن الذي يعد أقدم وأضخم الكتب الكوفية كان صاحبه يكثر من التأويل ويتصنعه.

المصـــادر والمراجـــع

القــرآن الكريــم

1. أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة. أحمد مكي الأنصاري- القاهرة 1964 المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.
2. الإتقان في علوم القرآن. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، 911هـ- بيروت، دار الندوة.
3. الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب- تمام حسان، العراق- دار الشؤون الثقافية العامة، 1988.
4. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي ت911هـ، تحقيق: أحمد سليم الحمصي، محمد أحمد قاسم، مطبعة جروس برس.
5. آمالي الزجاجي: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت340هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر، ط1 :1382هـ.
6. الأنصاف في مسائل الخلاف-كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيدالانباري ت577هـ: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،المكتبة التجارية. القاهرة 1961.
7. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة – دار إحياء الكتب العربية، ط1: 1958.
8. التفسير البياني في القرآن الكريم، عائشة عبد الرحمن – دار المعارف. القاهرة الطبعة الثانية، 1985.
9. التعريفات: علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني ت816هـ، القاهرة مطبعة باب الحلبي، ط1: 1938.
10. الحلقة المفقودة في النحو العربي، عبد العال سالم مكرم، الكويت، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، 1977.

11. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي – تحقيق عبد السلام محمد هارون دار الكاتب العربي للطباعة والنشر– القاهرة، 1967م.
12. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة – ط2: 1955.
13. الزاهر في معاني كلمات الناس أبو بكر بن القاسم بن الأنبا ري ت328هـ. تحقيق: حاتم صالح الضامن، العراق – وزارة الثقافة والإعلام – 1979.
14. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت769هـ. العراق مطبعة وزارة التربية،1964.
15. شرح القصائد العشر، الخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوه – بيروت – دار الأفاق الجديد، ط3: 1979.
16. الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية، عبد الوهاب محمد على العدواني – مطبعة التعليم العالي – الموصل، ط1: 1990.
17. طبقات فحول الشعراء – محمد بن سلام الجمحي ت231هـ– تحقيق محمد شاكر: القاهرة، مطبعة المدني، 1974.
18. ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، عبد الله بن محمد الخثران، الرياض النادي العربي، ط1: 1988.
19. الفراهيدي عبقري من البصرة، مهدي المخزومي، دار الشؤون الثقافية، ط2، بغداد، 1989.
20. الفهرست، لابن النديم، ت385هـ: تحقيق رضا تجدد، طهران – مطبعة دانشكاه: طهران 1971.
21. القياس في اللغة. محمد الخضر حسين، بيروت، دار الحداثة. ط2: 1983.
22. الكتاب / سيبويه – المطبعة الكبرى بولاق، القاهرة، ط1: 1316هـ.
23. كتاب اصطلاحات الفنون، محمد علي الفاروقي التهانوي، 1158، تحقيق مصطفى عبد البديع، الهيئة العامة المصرية، للنشر والتوزيع، ط1: 1962.
24. لسان العرب، ابن منظور الأفريقي، 711هـ، دار لسان العرب، بيروت ط1.
25. اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن – دار المعارف– مصر، ط2: 1971.
26. المدارس النحوية، شوقي ضيف : دار المعارف. القاهرة، ط4: 1977.
27. مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي – القاهرة – باب الحلبي – ط2: 1958.
28. مراتب النحويين – أبو الطيب اللغوي ت351هـ – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة مطبعة نهضة مصر:ط1.
29. معاني القرآن – أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت207هـ، يحقيق: أحمد نجاتي– محمد علي النجار القاهرة، دار الفكر.
30. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هاشم الانصاري، ت761هـ، دار الفكر، بيروت.
31. المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه، محمد خير الحلواني، مطبعة الرسالة ط1: 1979.
32. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني – تحقيق: كاظم بحر مرجان – العراق: منشورات وزارة الثقافة والأعلام – ط1: 1982.
33. المقتضب، أبو العباس المبرد، ت276هـ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة – ط الحلبي.

34. مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي – جعفر نايف عبابنة – بيروت، دار الفكر، ط1: 1984.
35. منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية – عبد الأمير الورد – مؤسسة الأعلمي، بيـــروت ط1: 1975.
36. نحاة ومناهج – أحمد ماهر البقري، المكتب الجامعي ألحديثي، مصر، ط1: 1984.
37. نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري، محمد حسين الصغير – مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط1: 1990.
38. النحو العربي العلة النحوية تطورها ونشأتها، مازن المبارك – دار الفكر ط3: 1974.
39. نظرات في النحو واللغة – طه الراوي – بيروت – دار الفكر 1980.

المجلات:-

1- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد الأول، العدد الأول، كانون الثاني، 1978.